لان الصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب
مسلم وشروطه فيها اقوى واشد اما رجحانه من حيث الاتصال فلا شتراطه
ان يكون الراوي قد ثبت لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق
المعاصرة واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين
تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذي تكلم فيهم من رجال البخاري
فان الذين انفرد بهم البخاري اربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا المتكلم فيهم با
لضعف ثمانون رجلا والذين تفرد بهم مسلم ستمائة وعشرون رجلا المتكلم
منهم فيه بالضعف مائة وستون رجلا على الضعف من كتاب البخاري ولا شك
ان التخريج عمن لم يتكلم فيه اصلا اولا من التخريج عمن تكلم فيه ولان الذين
تفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج احاديثهم وليس لواحد منهم
نسخة كثيرة اخرجها او اكثرها كنسخة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فقد
اخرج اكثر تلك النسخ التي رواها عن تكلم فيه كابي الزبير عن جابر و
سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وحماد ابن سلمة عن ثابت عن انس والعلا
ابن عبد الرحمان عن ابيه عن ابي هريرة ونحوهم مع ان البخاري لم يكثر
من اخراج احاديث من تكلم فيهم وغالبهم من شيوخ الذين اخذ عنهم
ومارس حديثهم ولا شك ان المرء اذا تمهر بحديث شيوخه وتضلع حديثهم
من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم بخلاف مسلم في الامرين فان اكثر من تفرد
بتخريج حديثه ممن تكلم فيه من المتقدمين وقد اخرج لنسخهم كما قدمنا ذكره
ثم ان من يخرج لهم البخاري ممن تكلم فيه من المتقدمين يخرج احاديثهم غالبا

في الاستشهادات

في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم فانه يخرج لهم
الكثير في الاصول فاكثر من تخريج لهم البخاري في المتابعات كتخريج مسلم
واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلأن ما انتقد على البخاري
من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم فان جملة الاحاديث التي انتقدت
عليهما ما تنا بالنسبة حديث وعشرة اختص البخاري منها باقل
من ثمانين قلت هذا كلام الحافظ وسيأتي نقل كلام المصنف
عنه انه ذكر في مقدمة فتح الباري مما اعترض الحفاظ على البخاري ما يزيد على
وعشرة احاديث وسيأتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى ثم قال وليست كان
في اثنين وثلاثين وباقيها مختص بمسلم مع انه قد اتفق العلماء ان البخاري
كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما تلميذه
وخريجه ولم يستقل الا منه ويتبع اثاره حتى لقد كان يقول الدارقطني لولا
البخاري لما راح ولا جاء ومن مرجحات البخاري ان مسلما صرح في اول
صحيحه ان المعنعن لحكم الاتصال اذا تعارض المعنعن والمعنعن
عنه وان لم يثبت اجتماعهما انتهى قلت قال الملا علي القاري فان
قلت كيف يكتفي ذلك مع انه كتابه صحيح ولا فائدة بد فيه من الاتصال
قلت لعل جاء هذا الحديث في كتابه متصلا في موضع اخر او كان اتصاله
بمن روى عنه مشهورا فالمراد بمن روى عنه من اد عنه ظاهرا ولو كان بالواسطة
وفيه انه لو كان كذلك لكان الاختلاف لفظيا قال والصواب كون الخلاف
حقيقيا انتهى قلت ولم يدفع الاشكال ثم قال الحافظ والبخاري لا يحمل عنعنة على الاتصال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)